مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"
مخبر البحث "الصناعات التقليدية" - جامعة الجزائر3 المجلد 13 (العدد 01) - 2024
Laboratory of Traditional Industries - University of Algiers 3
ص ص 027-048 ***Studies in economics and commerce and finance Review***
ISSN: 2392-5388 EISSN: 2600-6774 **vol. 13 (n° 01) - 2024**

تقييم الظروف التنافسية في البنوك التجارية الأردنية باستخدام نموذج PANZAR-ROSSE

Evaluating competitive conditions in Jordanian commercial banks using PANZAR-ROSSE Model

مرجانة بن شايب*
mordjana.benchaib@univ-setif.dz
& فيروز بوزورين**
airouz.bouzourine@univ-setif.dz

تاريخ استلام المقال: 2024-12-01 **تاريخ قبول النشر: 2024-12-27**

Abstract:

Banking competitiveness is the ability of banks to enhance their market share and profits by diversifying and improving services to meet customer needs, generating rewarding returns for shareholders and depositors, and improving employee income. It is essential for every bank, as its significance lies in fostering innovation, improving services, increasing efficiency, promoting fair competition, adapting to economic changes, supporting market stability, and contributing to economic development. This study addresses these aspects by applying them to Jordanian commercial banks using the PANZAR-ROSSE model.

Key words: **C**ompetitiveness, **J**ordanian banking Sector **P**ANZAR-ROSSE Model.

* **جامعة سطيف 1 (الجزائر) – طالبة دكتوراه علوم**
mordjana.benchaib@hotmail.fr (المؤلف المرسل)
** **جامعة سطيف 1 (الجزائر) – أستاذة محاضرة (أ)**
fairouzpme@yahoo.fr

ملخص:

التنافسية البنكية هي قدرة البنوك على تعزيز حصتها السوقية وأرباحها من خلال تنويع وتطوير الخدمات لتلبية احتياجات الزبائن، وتحقيق عوائد مجزية للمساهمين والمودعين، مع تحسين دخل العاملين. وبالتالي في ضرورية لكل بنك لأن أهميتها تتجلى في تحفيز الابتكار، تحسين الخدمات، زيادة الكفاءة، تعزيز المنافسة العادلة، مواكبة التغيرات الاقتصادية، دعم استقرار السوق، والمساهمة في التنمية الاقتصادية. وهذا ما نتناوله بالإسقاط على البنوك التجارية الأردنية باستخدام نموذج PANZAR-ROSSE.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، البنوك الأردنية، نموذج PANZAR-ROSSE.

مخطط المقال:

مقدمة
1) الجانب النظري
1-1) الخلفية النظرية للتنافسية البنكية ونماذج قياسها
1-2) القطاع البنكي الأردني
2) الجانب التطبيقي
2-1) عرض الدراسة
2-2) تحليل ومناقشة النتائج
خاتمة

مقدمة:

إن التطورات الاقتصادية والسياسية التي زامنت العولمة والانفتاح الاقتصادي أدت إلى ضرورة إعادة هيكلية المؤسسات المالية والأسواق الرأسمالية سيما في الدول الأقل انفتاحًا، مما يسهم في اندماجها في الاقتصاد العالمي ويؤثر بذلك إيجابًا في واقعها التنموي الاقتصادي والاجتماعي. وبفعل سيطرة الدولة على الأنظمة المالية في معظم هذه الدول من خلال تخصيص أكبر نسبة من القروض والاستثمارات لقطاعات محددة كقطاع الصناعة مثلا، ما أدى إلى حدوث خلل هيكلي في مختلف قطاعاتها الاقتصادية، ما لم يعد يتماشى والتطورات الحاصلة نتيجة العولمة والانفتاح الاقتصادي، وقد أصبحت هذه الدول النامية مجبرة على إعادة النظر في هيكلة مختلف مؤسساتها سيما المالية منها وكذا وضع أنظمة وتعليمات جديدة من شأنها تعزيز قدرة المؤسسات المالية على مواجهة واستيعاب تلك التحولات وتداعياتها. الأردن، كدولة نامية، شهدت مختلف القطاعات الاقتصادية فيه تغييرات هيكلية سيما مؤسسات القطاع المالي وذلك بهدف دمج الاقتصاد الأردني ككل بالأسواق العالمية، فقد شهد القطاع المالي موجة من التحرر المالي والبنكي، وتم إعادة النظر بالأنظمة والقوانين القائمة، بالإضافة إلى سن العديد من القوانين الجديدة، بهدف إصلاح البنى التحتية لجعلها تتماشى مع المعطيات الجديدة في ظل عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي. وقد تزامنت هذه التطورات مع تحديات تنافسية جديدة لكل القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع البنكي، باعتباره شريان التمويل في الاقتصاد الأردني، وتم فتح السوق البنكي الأردني أمام البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية والقادرة على تقديم الخدمات البنكية بأجود ما يكون، ما من شأنه أن يشكل تحديا تنافسيا للبنوك المحلية.

في ورقة البحث، نطرح إشكالية في السؤال: **ما هو واقع الظروف التنافسية فى البنوك التجارية الاردنية؟**

تم صياغة **الفرضيات** التالية:

- **الفرضية الرئيسة: إن الظروف التنافسية في البنوك التجارية الاردنية تتميز بحالة من المنافسة التامة؛**
- **الفرضية الفرعية الأولى: هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لمختلف التكاليف المرتبطة بكل بنك على تنافسية (ربحية) البنوك التجارية الأردنية؛**
- **الفرضية الفرعية الثانية: هناك أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لكل من حجم وعمر كل بنك وهيكل ودائعه ونسبة التركز البنكي على تنافسية (ربحية) البنوك التجارية الأردنية.**

1) الجانب النظري:

مع بداية القرن الواحد والعشرين، عرفت الصناعة البنكية تحولات متسارعة أثرت على مختلف الأنظمة البنكية في العالم، مما أصبح على البنوك ضرورة التأقلم مع النمط الاقتصادي الجديد، وأحد هذه التحولات هو احتدام التنافسية المتزايدة بين البنوك، وهو ما يقرض أيضا تطوير الخدمات البنكية والاهتمام بجودة الخدمات وتحقيق رغبات الزبائن، كأحد الإستراتجيات والمداخل الرئيسية لزيادة وتطوير القدرة التنافسية للبنوك[1].

1-1) الخلفية النظرية للتنافسية البنكية ونماذج قياسها:

يلعب مفهوم المنافسة دورا جد مهم في الفكر الاقتصادي، وقد بدأ هذا المفهوم يبرز بوضوح في منتصف الثمانينات من القرن الماضي[2]، وقد تزامن ذلك مع تطورات عالمية عديدة فرضتها العولمة، وكذا سياسات الانفتاح الاقتصادي، إضافة إلى التحرر المالي، والتكتلات الإقليمية والدولية، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات، وانتشار ظاهرة الاندماج بين المؤسسات العالمية مما زاد من حدة المنافسة فيما بينها، وقد تعددت تعاريف **المنافسة**، ومنها نذكر:

- "عملية تخصيص الموارد المتاحة واستخدامها بشكلٍ أمثل من خلال آلية الأسعار لتحقيق الأهداف المرغوبة" (تعريف Adam SMITH)[3]؛
- مناورات في التجارة والصناعة والمضاربة في الأسعار بقصد تحقيق الأرباح[4].

مما سبق، **المنافسة** هى العملية التى يتم من خلالها تخصيص الموارد واستخدامها بكفاءة عبر آلية الأسعار بغية تحقيق الأهداف، ولتحقيقى الأرباح تتجسد المنافسة عبر المناورات الاقتصادية.

إن المنافسة في القطاع المالي مهمة لعدة أسباب، أولا، وكما هو الحال في أغلب الصناعات الأخرى، فإن الافتقار إلى المنافسة يمكن أن يؤدي إلى خفض الكفاءة والجودة والابتكار. ثانيا، وبشكل أكثر تحديد في القطاع المالي، يمكن أن يؤدي إلى نقص التمويل وغيرها من السلوكيات غير التنافسية كتحديد رسوم المعاملات المرتفعة. علاوة على ذلك يمكن لدرجة المنافسة أن تؤثر على قدرة المؤسسات على الوصول إلى التمويل الخارجي[5].

وتعرف **التنافسية البنكية** على أنها:

- "قدرة المؤسسة البنكية على التميز بين المنافسين في الصناعة البنكية والتفوق عليهم، حيث أنّ القدرة التنافسية هي محصلة لعوامل متعددة تتمثل بشكل أساسي في تخفيض الكلفة وتحسين الجودة"[6]؛

- "قدرة المؤسسة البنكية على إنتاج وتقديم خدمات بنكية تحاكي خدمات المنافسين وتتفوق عليهم، وفي الوقت ذاته، تساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي"[7].

مما سبق، **التنافسية البنكية** هي قدرة البنوك على المحافظة على حصتها السوقية، والعمل على زيادتها، وعلى زيادة حجم أرباحها من خلال التنوع في عملياتها وخدماتها البنكية المقدمة للزبائن، وتطوير هذه العمليات والخدمات بما يتلائم مع أذواق الزبائن على مختلف المستويات، وتحقيق عائدات مرتفعة للمساهمين والمودعين وتحسين دخول العاملين فيه.

تقسم الأدبيات المتعلقة بقياس التنافسية إلى تيارين رئيسيين هما المنهج الهيكلي والمنهج غير الهيكلي، بحيث يشمل المنهج الهيكلي لقياس التنافسية كلا من نموذج الهيكل والسلوك والأداء SCP الذي يبحث فيما إذا كانت السوق شديدة التركيز تتسبب في سلوك تواطئي بين البنوك الأكبر حجما ما يؤدي إلى أداء سوقي متفوق وكذا فرضية الكفاءة التي تبحث فيما إذا كانت كفاءة البنوك الأكبر حجما هي التي تعزز أداءها، بالإضافة الى عدد من المناهج الرسمية التي تعود جذورها لنظرية التنظيم الصناعي، وتتميز النماذج الهيكلية بكونها تربط بين المنافسة والتركيز، ومن بين أهم النماذج المستخدمة في قياس التنافسية البنكية في هذا المنهج: مؤشرHERFINDAHL-HIRSCHMANN (HHI) وكذا نسبة التركز البنكي (CRK).
أما النماذج غير الهيكلية لقياس المنافسة فهي: نموذج (IWATA 1974)، نموذج (BRESNAHAN 1989) ونموذج (PANZAR & ROSSE, 1987)، وقد تم تطوير هذه النماذج ردا على العيوب النظرية والتجريبية للنماذج الهيكلية، وتختبر هذه النماذج التنظيمية الصناعية التجريبية الجديدة تختبر المنافسة واستخدام القوة السوقية، وتؤكد على تحليل السلوك التنافسي للبنوك في ظل غياب التدابير الهيكلية، وتتجاهل تأثير التركيز البنكي[8]. وسيم التركيز في العنصر الموالي على النموذج أداة الدراسة.

اقترح ROSSE & PANZAR (1987) اختبارا للهيكل التنافسي بناء على أنه: في ظل المنافسة الكاملة والتوازن في الأمد البعيد، فإن الزيادة في سعر المدخلات المتغيرة تولد زيادة في التكاليف الهامشية والايرادات الاجمالية بنفس المقدار، ومع ذلك، إذا كانت السوق تهيمن عليها حالة الاحتكار فإن الزيادة في سعر المدخلات ستجعل الايرادات الإجمالية تنخفض لأن الاحتكار يعمل في الجزء المرن من منحنى الطلب، بالتالي، قاما ROSSE & PANZAR بقياس درجة المنافسة على أساس تأثير زيادة التكلفة على إجمالي الإيرادات. فإذا ارتبطت الزيادات في التكاليف بانخفاض في إجمالي الإيرادات، فإن الصناعة في حالة احتكار، وعلى العكس من ذلك، إذا ترجم التغيير في التكاليف إلى تغيير بنفس المقدار في إجمالي الايرادات فإن الصناعة تكون تنافسية. وقد طور ROSSE & PANZAR (1987) اختبارا هو H-statistic والذي يمكن تقديره اقتصاديا. إن هذا المنهج لا يحتاج إلى تكاليف هامشية بل يحتاج

إلى تغييرات في إجمالي التكاليف، وعادة ما توجد البيانات اللازمة لإجراء مثل هذا الاختبار في البيانات المالية للمؤسسات[9].
أما من الناحية التجريبية، فمنهج PANZAR-ROSSE 1987 يتلخص في تقدير مرونة أسعار العوامل لمعادلة الإيرادات المختصرة للمؤسسة وهو ما يسمح في تقييم كمي للهيكل التنافسي للسوق، فإذا كانت H أقل من أو يساوي 0 فيمكن وصف السوق بأنها في حالة احتكار، أما إذا كانت H أكبر من 0 وأقل تماما من 1 فالسوق يوصف بالمنافسة الاحتكارية، ويكون السوق في حالة منافسة تامة أو كاملة إذا ساوت الصفر.

2-1) القطاع البنكي الأردني:

يعتبر القطاع البنكي الأردني أكثر القطاعات الخدمية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، كما يشهد نموا متزايدا من حيث نشاطاته وكذا ارتفاع مستوى استخدام التقنية والمعلوماتية، على الرغم من صغر السوق البنكي ووجود عدد معتبر من الوحدات البنكية صغيرة الحجم، أضف إلى ذلك كثرة الفروع لهذه الوحدات مما يؤثر سلبا على ربحية وكفاءة البنوك. كما أن وجود عدة بنوك أجنبية مرخصة للعمل في السوق البنكي الأردني وما تملكه هذه الأخيرة من إمكانات مالية وتقنية ومعلوماتية يشكل تحديا تنافسيا للبنوك المحلية.

يتكون الجهاز البنكي الأردني خلال سنة 2023 من البنك المركزي والبنوك المرخصة والمقدر عددها بـ 20 بنكا بأنواعها المختلفة، التجارية المحلية وهي: البنك العربي، البنك الأهلي الأردني، بنك القاهرة عمان، بنك الأردن، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأردني الكويتي، بنك الاستثمار العربي الأردني، البنك التجاري الأردني، البنك الاستثماري، بنك ABC، بنك الاتحاد، بنك المال الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي، البنك الإسلامي الأردني وبنك صفوة الإسلامي[10]، والبنوك الثلاثة الأخيرة هي بنوك إسلامية وقد تم استثناؤها في الدراسة الحالية والاقتصار على البنوك التجارية فقط والمقدر عددها بـ 12 بنكا تجاريا، أما البنوك الأجنبية المرخصة فهي: البنك العقاري المصري العربي، بنك الرافدين، سيتي بنك، بنك لبنان والمهجر، مصرف الراجحي الذي يعد بنكا إسلاميا.
حيث نلاحظ، أن نسبة البنوك الأجنبية مقارنة بالمحلية نسبة معتبرة، ما يعني أن السوق البنكي الأردني مفتوح للاستثمار الأجنبي، وأحدث هذه البنوك الأجنبية هو "مصرف الراجحي" الذي يعتبر بنكا إسلاميا.

بالنسبة لأبرز تطورات المؤشرات النقدية والبنكية للبنوك العاملة في الأردن خلال فترة الدراسة أي من 2014 إلى غاية 2023، فقد كانت كما في الجدولين المواليين:

الجدول 01- المؤشرات النقدية والبنكية للبنوك المرخصة للفترة 2014-2018

الوحدة: مليون دينار أردني

	2014	2015	2016	2017	2018	التغير%
اجمالي الموجودات	44868.1	47133.2	48383.5	49102.5	50893.2	3.6%
رأس المال والاحتياطات	6773.7	7107.8	7261.2	7564.2	7836.4	3.6%
إجمالي التسهيلات الائتمانية	19274.5	21103.5	22905.8	24736.8	26108.1	5.5%
إجمالي الودائع	30261.0	32598.5	32900.0	33197.7	33848.1	2.0%

المصدر: */ جمعية البنوك في الأردن (2018)، «التقرير السنوي الأربعون»، عمان، ص 21.*

الجدول 02- المؤشرات النقدية والبنكية للبنوك المرخصة للفترة 2019-2023

الوحدة: مليون دينار أردني

	2019	2020	2021	2022	2023	التغير%
اجمالي الموجودات	53,642.0	57,038.0	61,057.7	64,145.3	66,215.5	%3,2
رأس المال والاحتياطات	8,152.6	8,715.2	9,044.3	9,389.7	10,206.2	%8,7
إجمالي التسهيلات الائتمانية	27,082.2	28,639.1	30,028.5	32,591.5	33,429.1	%2,6
إجمالي الودائع	35,305.3	36,789.1	39,522.3	42,106.7	43,744.3	%3,9

المصدر: *جمعية البنوك في الأردن (2023)، «التقرير السنوي الخامس والأربعون»، عمان، ص 26.*

نلاحظ أن المؤشرات النقدية والبنكية للبنوك المرخصة، في مجملها شهدت نموا على مدى فترة الدراسة من 2014 إلى غاية 2023، سيما رأس المال والاحتياطات والمخصصات حيث بلغت نسبة الزيادة ما بين سنتي 2022 و2023 المقدار 8,7% وبالمقابل شهد الاقتصاد الأردني نمواً بنسبة 2.7% خلال الثلاثة أرباع الأولى من سنة 2023 مقارنة بذات الفترة من سنة 2022، كما حققت كافة القطاعات نمواً ايجابياً دون استثناء ما يعني استقطاب ودائع أكبر وكذا منح تسهيلات ائتمانية أكبر.

2) الجانب التطبيقي:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها من أهمية القطاع البنكي في الاقتصاد الأردني على اعتباره مصدرا رئيسيا في تمويل الاقتصاد ودفع عجلة التنمية فيه، إضافة إلى أهمية دراسة تنافسيته في ظل السماح للعديد من البنوك الأجنبية بالعمل في السوق البنكي الأردني وقدرتها على تقديم الخدمة البنكية بأجود ما يكون ما يشكل تحديا تنافسيا للبنوك المحلية الأردنية، إضافة الى كون الدراسة تهتم بالتعرف على اهم العوامل المؤثرة في تنافسية البنوك المحلية ما يساعد على تحسين تنافسيتها عموما وربحيتها خصوصا.

2-1) عرض الدراسة:

في ضوء إشكالية الدراسة المشار إليها وكذا الأسئلة المطروحة، فإن هذه الدراسة تهدف أساسا إلى تقييم واقع الظروف التنافسية في البنوك التجارية الأردنية، ويمكن إدراج أهداف الدراسة بشكل محدد على النحو التالي:

1- التعرف على واقع الظروف التنافسية في البنوك التجارية الأردنية؛
2- والتعرف على أثر مختلف المتغيرات الداخلية المرتبطة بكل بنك على تنافسية البنوك التجارية الأردنية.

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنافسية في القطاع البنكي خصوصا في الدول المتقدمة، ولعل من أهمها دراسة (BIKKER & HAAF 2002)[11] التي هدفت إلى قياس درجة التنافسية في السوق البنكي الأوروبي وبيان أثر التركز على التنافسية باستخدام نموذج (PANZAR-ROSSE) خلال الفترة (1988-1998) على عينة مكونة من 23 بنكا أوروبيا وغير أوروبي، بينت النتائج أن التنافسية كانت عالية لدى البنوك كبيرة الحجم بسبب انفتاح عملياتها ونشاطاتها في الأسواق العالمية، بينما كانت ضعيفة لدى البنوك صغيرة الحجم نتيجة انحصار نشاطاتها وعملياتها البنكية في الأسواق المحلية. إضافة إلى دراسة (HEMPELL 2002)[12] على القطاع البنكي الألماني، بحيث بينت نتائج التحليل الخاصة بهذه الدراسة والتي تراوحت مدتها ما بين 1993-1998 واعتمد الباحث على نموذج (PANZAR-ROSSE)، تبين أن البنوك الألمانية كانت تواجه عدة تغيرات ناتجة عن زيادة التكاملية وتحرر الأسواق المالية عموما، كما توصلت الدراسة إلى أن البنوك الألمانية تعمل في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية. أما دراسة (AL-MUHARRAMI, MATTHEWS & KHABARI 2006)[13] فقد هدفت إلى تقييم السلوك التنافسي وكذا القوة الاحتكارية بين مختلف الأنظمة البنكية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة)1993- 2002) بالاعتماد على عينة من (52) بنكا محليًا

باستخدام نسبة التركز (CRk) ومؤشر HERFINDAHL-HIRSCHMANN (HHI) لقياس التركز البنكي وكذا استخدام دالة المرونة الاحصائية (H-statistic) الخاصة بنموذج (PANZAR-ROSSE) لتقييم السلوك التنافسي، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الأسواق في كل من الكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة تتميز بأنها متوسطة التركز وتتجه نوعا ما إلى أوضاع أقل تركزا.

بالإضافة إلى دراسات عربية حديثة أخرى -نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر-دراسة (غازي عبد المجيد الرقيبات، 2015)[14] التي هدفت إلى اختبار درجة ونوع التنافسية في البنوك التجارية الأردنية وتحديد ربحيتها وكذا قياس مستوى التركيز البنكي لهذه البنوك البالغ عددها 17 بنكا ما بين محلية وأجنبية خلال الفترة 2001-2011، وقد تم الاعتماد على نموذج PANZAR-ROSSE لتحديد نوع التنافسية. وأهم ما أشارت له نتائج الدراسة أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تكلفة رأس المال فقط وإجمالي الدخل، في حين لا توجد علاقة بين كل من تكلفة رأس المال وتكلفة التشغيل وهيكل الودائع ومستوى المخاطرة والحجم وبين إجمالي الدخل، وتوصلت النتائج إلى أن البنوك الأردنية تعمل في ظل ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية، وأنه يوجد تركز بنكي كبير فيما يخص الموجودات والودائع للبنوك عينة الدراسة، أما التسهيلات الائتمانية فتشهد تركزا ضعيفا.

أما دراسة (محمد رضا بوسنة، 2017)[15] فقد هدفت إلى تقييم المنافسة في السوق البنكي الجزائري بالاعتماد على نموذج PANZAR-ROSSE وبيانات Panel Data الخاصة بـ 13 بنكا تجاريا موزعة بواقع 5 بنوك عمومية والأخرى خاصة أجنبية خلال الفترة الزمنية ما بين 2004-2014. وأشارت نتائج الدراسة أن الإحصائية P-R: H-statistics= 0.33، ما يدل أن السوق البنكي الجزائري ينشط في ظروف تتميز بالمنافسة الاحتكارية أقرب ما يكون لاحتكار القلة.

إضافة إلى دراسة (فيصل غازي فيصل، 2020)[16] والتي هدفت إلى قياس المنافسة البنكية في البنوك العراقية التقليدية باستخدام نموذج PANZAR-ROSSE Model وأسلوب Data Panel وقد تم الاعتماد على بيانات البانل السنوية الخاصة بـ 22 بنكا خلال الفترة الزمنية 2011-2017 وتم الاعتماد على نموذج الأثر الثابت في التحليل، وأظهرت النتائج أن البنوك العراقية التقليدية تعمل في ظل ظروف تتميز بالمنافسة التامة حيث وجد أن المعلمة H-statistic الخاصة بنموذج PANZAR-ROSSE مساوية للواحد الصحيح.

وقام (منى لطفي بيطار ومصطفى حسان مرتضى، 2022)[17] بقياس التنافسية في القطاع البنكي السوري واختبار أثرها في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2009-2019 على عينة مشكلة من 15 بنكا منها بنك واحد عام. وقد تم استخدام نسبة التركز البنكي CR4 ومؤشر HERFINDAHL-HIRSCHMANN مقاييس هيكلية للتنافسية، ومنهج PANZAR-ROSSE مقياسا غير هيكلي للتنافسية، وتم الاعتماد على بيانات Panel Data ونموذج ARDL لاختبار أثر التنافسية في النمو الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع البنكي السوري يعمل

في ظل المنافسة الاحتكارية حيث وجد أن الإحصائية H-statistic = 0.024، ووجد أن النسبة CR4= 70% وكذلك الأمر بالنسبة لمؤشر HIRSCHMANN HERFINDAHL فقد تجاوزت قيمته 1800 لكل من الأصول والودائع والقروض، مما يدل على ارتفاع نسبة التركز البنكي وأن التنافسية البنكية للقطاع ضعيفة. أما دراسة (Youcef BENZID & Imad CHERMAT, 2023)[18] فقد هدفت إلى تحديد وقياس التركز في القطاع البنكي الاماراتي وكذا قياس تنافسيته، على عينة من 10 بنوك خلال الفترة 2010-2021، وتم استخدام الحصة السوقية MS، ونسبة التركز لأكبر خمس بنوك CR5 وكذلك مؤشر HERFINDAHL-HIRSCHMANN لقياس التنافسية بين البنوك. وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن القطاع البنكي في الإمارات ينشط في ظروف تتميز بظروف احتكارية نوعا ما إلى احتكارية مطلقة في بعض الحالات. كما أن ارتفاع نسبة التركز البنكي يمكن أن تكون بسبب عمليات الاندماج البنكي والتوسع الذي شهدته أكبر البنوك، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن القطاع البنكي الاماراتي يشهد تركزا معتدلا مما يشير إلى منافسة معتدلة.

بعد استعراض هذه الدراسات السابقة، يتبين أنها ركزت على تقييم تنافسية القطاع البنكي أو عينة من البنوك (محل الدراسة) في مختلف دول العالم خلال مراحل زمنية تميزت بالعديد من التطورات التي من شأنها التأثير على واقع تنافسية القطاع البنكي ككل. وقد تبنت معظم هذه الدراسات نموذج PANZAR-ROSSE ودالته للمرونة الإحصائية H-statistic بغرض تقييم التنافسية في الصناعة البنكية. لكن بالمقابل لم تتطرق لتأثير العوامل الداخلية الخاصة بكل بنك كالتكاليف المختلفة على تنافسية هذه البنوك أو القطاع البنكي ككل. وبناء على ذلك فالدراسة الحالية تهدف أساساً إلى تقييم الظروف التنافسية في البنوك التجارية الأردنية بشكل خاص وذلك خلال الفترة (2014-2023) وما تتميز به هذه الفترة من تطورات على الساحة المحلية الأردنية بالإضافة إلى التعرف على أثر المتغيرات الداخلية الخاصة بكل بنك على تنافسية القطاع ككل.

طرق جمع وتحليل البيانات:

تم جمع البيانات بالاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وكذا إصدارات جمعية البنوك في الأردن للفترة 2014 إلى 2023، بالإضافة إلى التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك الأردنية محل الدراسة والمقدر عددها بـ 12 بنكا محليا، للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على أسلوب الـ Panel Data Analysis ويتميز عن أسلوب التحليل التجميعي (Pooled Data Analysis) أنه يأخذ بعين الاعتبار كلا من أثر العوامل الفردية، وكذا عامل الزمن عند تقدير معادلات الانحدار، فظهورها يجعل من طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتحليل البيانات التجميعية غير فعال في تقدير معاملات النموذج. كما أنه يمكن تقدير الـ Panel Data إما بأسلوب الأثر الثابت Fixed Effect Model أو أسلوب الأثر العشوائي Random Effect Model.

وبغرض تحديد الأسلوب الأمثل لتحليل بيانات الدراسة، تم استخدام اختبار (Lagrange Multiplier Test) لتحديد الأفضلية بين Pooled and Panal Data Analysis، حيث تنص فرضية العدم أن التباين المقطعي (Variance Cross-Sectional) يساوي صفر، فرفضها يجعل من أسلوب التحليل التجميعي من خلال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية غير ملائم لتقدير معاملات الدراسة ما يعني أن الأسلوب الأنسب هو Panal Data.
وقد تم استخدام (HAUSMAN Test) للاختيار بين أسلوبي الأثر الثابت والعشوائي، حيث تنص فرضية العدم أن جميع معاملات التقدير من خلال الأثر العشوائي لها نفس الكفاءة كتلك التي تم تقديرها من خلال الأثر الثابت، فرفض فرضية العدم يجعل التقدير عن طريق الأثر العشوائي أكثر دقة.
واستخدم اختبار (Jarque-Bera) باعتباره اختبارا للتوزيع الطبيعي لبواقي التقدير الذي يعتبر من بين الفرضيات التي يبنى عليها تحليل الانحدار المشترك. كما وتم اختبار الارتباط المتعدد (multicolinearity) عن طريق اختبار(Variance Inflation Factor) VIF، في حين تم اختبار عدم تجانس التباين (Hetroscedasticity) باستخدام ((Park test على أساس أن فرضية العدم تنص على أن تباين البواقي (Residuals) متجانس، ولقبول هذه الأخيرة يجب أن لا يكون لقيمة Chi^2 أي دلالة إحصائية.

نماذج ومتغيرات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج PANZAR-ROSSE الذي استخدم في العديد من الدراسات الأجنبية والعربية، لقياس التنافسية البنكية والتي أخذت في عديد الدراسات الربحية مقياسا لها، ويمكن التعبير عن ذلك في النموذج الموالي:

$$IA_{i,t} = \alpha_t + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 WC_{i,t} + \beta_3 CC_{i,t} + \beta_4 BD_{i,t} + \beta_5 S_{i,t} + \beta_6 Age_{i,t} + \beta_7 CR_{3,t} + \varepsilon_t \dots (1)$$

حيث أن:

($IA_{i,t}$)	ربحية البنك مقاسة بنسبة صافي الربح قبل الضريبة إلى مجموع موجودات البنك i في الفترةt. والربحية تعتبر المتغير التابع الرئيسي في النموذج، في حين كل المتغيرات المتبقية هي متغيرات مستقلة
($FC_{i,t}$)	تكاليف التمويل للبنك i في الفترةt، مقاسة بنسبة الفوائد المدينة إلى مجموع الودائع
($WC_{i,t}$)	تكاليف التشغيل للبنك i في الفترة t مقاسة بنسبة مجموع المصاريف التشغيلية إلى مجموع الودائع

$(CC_{i,t})$	تكاليف رأس المال الثابت للبنك i في الفترةt، مقاسة بنسبة مجموع الإهتلاكات والإطفاء إلى صافي الأصول الثابتة
$(BD_{i,t})$	هيكل ودائع البنك i في الفترة t، مقاسا بنسبة مجموع ودائع البنوك والمؤسسات البنكية الأخرى إلى مجموع الودائع الكلية في البنك
$(S_{i,t})$	حجم البنك i في الفترةt، مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لمجموع موجودات البنك
$(Age_{i,t})$	عمر البنك i في الفترة t مقاسا بعدد سنوات الخدمة في العمل البنكي
$(CR_{3,t})$	نسبة التركز البنكي لأكبر ثلاثة بنوك أردنية في الفترة t مقاسة إما بحجم الودائع أو حجم التسهيلات الائتمانية نسبة التركز البنكي لأكبر ثلاثة بنوك أردنية في الفترة t مقاسة إما بحجم الودائع أو حجم التسهيلات الائتمانية
(CR_3)	التركز البنكي مجموع الحصص السوقية (ممثلة بإجمالي الموجودات والودائع أو التسهيلات الائتمانية) لأكبر ثلاثة بنوك في كل دولة[19].

وهذه النسبة تتراوح بين الصفر والواحد، اقتربت من الصفر دلت على ارتفاع المنافسة بين البنوك، أما إذا اقتربت من الواحد، فهذا يدل على ضعف المنافسة واحتكار السوق البنكي من قبل أكبر ثلاثة بنوك.
أما قيمة دالة المرونة الإحصائية (H-statistic) الخاصة بنموذج PANZAR-ROSSE التي تتحدد على ضوئها طبيعة السوق البنكي، فسيتم استخدام النموذج التالي لحسابها:

$$IA_{i,t} = \alpha_t + \beta_1 FC_{i,t} + \beta_2 WC_{i,t} + \beta_3 CC_{i,t} + \varepsilon_t \dots (2)$$

هذا النموذج يجمع بين العوائد ممثلة بنسبة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات وأهم التكاليف التي يتحملها البنك وهي تكاليف التمويل وتكاليف التشغيل وتكاليف رأس المال الثابت.
وقيمة (H-statistic) تمثل مجموع معاملات المتغيرات المستقلة $(\beta_1+\beta_2+\beta_3)$[20] في المعادلة رقم (2) وتعتبر دالة المرونة الإحصائية لنموذج Panzar-Rosse المتغير الأساسي الذي يقيس القدرة التنافسية للصناعة البنكية والذي يعكس الوضع التنافسي للبنوك الأردنية.
وتتراوح قيمته ما بين الواحد الصحيح والصفر، فاذا كانت قيمة H-statistic<0 فان ذلك يدل على الطبيعة الاحتكارية للقطاع البنكي (أي غياب المنافسة)، في حين إذا كانت قيمة H-statistic بين 0 و1 فيدل على المنافسة الاحتكارية (منافسة محدودة). بينما إذا كانت H=1، فان ذلك يدل على المنافسة التامة[21].

2-2) تحليل ومناقشة النتائج:

هنا تأتي النقطة المهمة في تقييم مدى تحقيق هذا المقال لأهداف الدراسة اختبار صحة الفرضيات، وتهدف هذه الخطوة إلى تحليل البيانات المستخلصة من مصادر مختلفة لتقييم الظروف التنافسية في البنوك التجارية الأردنية. ويتناول المقال تأثير متغيرات مختلفة كالتكاليف، وحجم البنك، وعمره، على الربحية بالاستناد إلى نموذج PANZAR-ROSSE. ويرتكز النقاش على نتائج التحليل الإحصائي لتسليط الضوء على طبيعة السوق البنكي الأردني ومستوى تركزه، مع تقديم تفسير مفصل لهذه النتائج ودورها في تعميق الفهم لديناميكيات التنافسية في القطاع البنكي.

تحليل النموذج الأول:

بالاعتماد على البيانات المالية السنوية للبنوك الإثني عشر (12) محل الدراسة (البنك العربي، البنك الأهلي الأردني، بنك القاهرة عمان، بنك الأردن، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأردني الكويتي، بنك الاستثمار العربي الأردني، البنك التجاري الأردني، البنك الاستثماري، بنك ABC، بنك الاتحاد، بنك المال الأردني) وكذا التقارير المالية الصادرة عن كل من البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، تم تحليل النموذج الأول باستخدام المتغيرين المستقلين ألا وهما: نسبة التركز في الودائع (CR_3D) مرةً ونسبة التركز في التسهيلات الائتمانية (CR_3L) مرةً أخرى، وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول 03 أدناه.

للمفاضلة بين أسلوب تحليل الـPanel Data والـPooled Data، فقد دلت نتائج Lagrange Multiplier test أن Panel Data أفضل مما يدل على وجود أثر للعوامل الفردية وعامل الزمن، مما يعني أن تحليل الـPanel Data ضروري للحصول على تقدير فعال وكفؤ لمعاملات الدراسة.

أما نتائج (HAUSMAN Test) فقد بينت أن نموذج الأثر الثابت (FEM) أفضل من العشوائي (REM) لتقدير المعاملات، وقد كان ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% مما يعني رفض فرضية العدم. وبالرجوع إلى اختبار فرضيات النموذج الاحصائي فقد دلت نتائج التحليل على غياب مشكلة الارتباط المتعدد حيث كان متوسط قيم (VIF) بين 1.46 و3.32 (الملحق 01) وهي أقل من القيمة 10[22]. أما بالنسبة لنتائج اختبار (JARQUE-BERA) للتوزيع الطبيعي للبواقي فكانت غير دالة إحصائيا (الملحق 02)، ما يعني أنه يمكن قبول فرضية العدم بأن البواقي تتوزع طبيعيا. إضافة إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity) من خلال Park Test (الملحق 03).

الجدول03- نتائج تحليل النموذج الأول

Variables	CR_3L			CR_3D		
	Panel data		*Pooled data*	*Panel data*		*Pooled data*
	FEM	REM		FEM	REM	
CONST	0.467 (4.42)*	0.225 (3.50)*	0.092 (2.13)**	0.400 (3.41)*	0.175 (2.74)*	0.065 1.555
FC	-0.271 (-4.59)*	-0.253 (-4.53)*	-0.269 (-4.19)*	-0.35 (-4.70)*	-0.296 (-5.11)*	-0.301 (-4.64)*
WC	-0.52 (-5.14)*	-0.486 (-5.24)*	-0.270 (-2.94)*	-0.496 (-4.50)*	-0.463 (-4.79)*	-0.260 (-2.78)*
CC	-0.01 (-0.835)	0.0030 0.292	0.014 1.630	-0.012 (-0.996)	0.002 0.27	0.014 1.578
BD	0.023 1.47	0.013 1.063	0.007 0.75	0.023 1.52	0.013 1.041	0.008 0.818
S	-0.009 (-1.89)**	-0.332 (-1.275)	0.001 1.429	-0.006 (-1.64)***	-0.001 (-0.823)	0.002 1.559
AGE	-0.0014 (-1.6)***	-7.0E-04 (-0.404)	-0.0002 (-3.08)*	-0.0013 (-1.27)	-0.0001 (-0.713)	-0.0002 (-3.24)*
CR_3	-0.304 (-4.53)*	-0.153 (-5.57)*	-0.135 (-4.82)*	-0.228 (-3.1)*	-0.112 (-4.72)*	-0.101 (-4.33)*
R^2	0.667	0.528	0.449	0.647	0.50	0.431
Adj R^2	0.622	0.501	0.418	0.588	0.472	0.399
F-statistic	12.59	20.246	14.767	11.103	18.157	13.751
Prob (F-stat.)	0	0	0	0	0	0
Observations(n)	120	120	120	120	120	120
Hausman test	Chi^2 statistic=15.78 Prob (Chi^2)=0.0025			Chi^2 statistic=12.113 Prob (Chi^2)=0.003		
LM test	chi^2 (1) = 8.86 Prob > chi^2 = 0.0027			chi^2(1) =8.71 Prob > chi^2 = 0.0029		

*،**،*** تشير لمستويات الدلالة 1%، 5%، و10%/.

المصدر: *من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات E-Views.*

من خلال الجدول أعلاه، يتبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تكاليف التمويل (FC) وتكاليف التشغيل (WC) من جهة وبين ربحية البنك (IA) من جهة ثانية، في أن تكاليف رأس المال الثابت كانت غير دالة إحصائيا، ما يعني على العموم أن ارتفاع هذا النوع من التكاليف-خصوصا التشغيلية -يؤدي إلى انخفاض الربحية، فأثرها يكون غالبا سلبياً على الربحية. في حين نلاحظ عدم وجود أية علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنك (IA) وبين هيكل ودائع البنك (BD). اما بالنسبة للمتغير المستقل "حجم البنك" فقد وجد أثر سالب ذو دلالة إحصائية بينه وبين الربحية باعتباره متغيرا مستقلا، ويمكن أن نفسر ذلك أن البنك ذا الحجم الكبير والذي يكون عدد فروعه وموظفيه كبيرا، ويكون واسع الانتشار يتحمل تكاليف أكبر، وهذا ما يؤثر سلباً على ربحيته، كما أن الانتشار الواسع يمكن أن يتسبب في عدم قدرة البنك على السيطرة على مصاريفه.
وقد دلت نتائج التقدير كذلك على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عمر البنك (AGE) وبين ربحية البنك (IA) كمتغير تابع، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما ازداد عدد سنوات عمل البنك ارتفعت حصته السوقية وكان أكثر انتشارا وبعدد موظفين في تزايد مستمر وارتفعت نفقاته وتكاليفه المختلفة ما يؤثر سلبا على ربحيته. كما بينت النتائج وجود علاقة سالبة دالة إحصائيا بين نسب التركز البنكي في كل من التسهيلات الائتمانية (CR_3L) والودائع (CR_3D) وبين ربحية البنك (IA)، ما يمكن تفسيره بأن استحواذ أكبر البنوك على القطاع البنكي ككل يقلل من حدة المنافسة بين البنوك المرخصة للعمل في السوق البنكي ككل، ما يعني حرمان أو عدم إعطاء الفرصة للبنوك الأخرى -سيما الصغيرة منها -للدخول بقوة للسوق البنكي ما قد يؤثر سلباً على ربحيتها.

تحليل النموذج الثاني:
يجمع النموذج رقم (2) المتغيرات المستقلة الخاصة بمختلف أنواع التكاليف (FC، WC، CC) والمتغير التابع ربحية البنك (IA) وفي آن واحد يعتبر مقياسا لتنافسية البنوك. وهو يستند على نموذج PANZAR-ROSSE الذي يجمع بين كل من إيرادات وتكاليف البنوك، والذي يمكن من خلاله تحديد قيمة دالة المرونة الإحصائية (H-statistic) التي تحدد طبيعة السوق البنكي الأردني (منافسة تامة، منافسة احتكارية أو احتكار). وبالاعتماد على نتائج اختبارات (Lagrange Multiplier) و(Hausman Test) تبين أن نموذج الأثر الثابت (FEM) أفضل من نموذج الأثر العشوائي (REM) لتقدير معاملات الدراسة، حيث كان (Hausman Test) ذا دلالة إحصائية عند مستوى 1% مما يؤكد رفض فرضية العدم والتي أشير إليها سابقاً. والجدول الموالي يبين نتائج التحليل:

الجدول 04 - نتائج تحليل النموذج الثاني

Variables	Panel & Pooled data		
	Panel data		Pooled data
	FEM	REM	
CONST	0.051 (12.403)*	0.045 (11.387)*	0.035 (10.84)*
FC	-0.274 (-4.389)*	-0.260 (-4.314)*	-0.203 (-3.05)*
WC	-0.707 (-7.662)*	-0.602 (-7.230)*	-0.448 (-5.58)*
CC	6E-04 (0.004)	0.013 (1.197)	0.025 (2.412)**
R^2	0.572	0.38	0.270
Adj R^2	0.516	0.376	0.253
F-statistic	10.18	26.00	15.52
Prob (F-stat.)	0	0	0
Observations(n)	120	120	120
H-statistic	-0.981	-0.862	-0.651
Hausman test	Chi^2 statistic=14.42 Prob (Chi^2) = 0.0057		
LM test	$chi^2(1)$ =7.87		
	Prob > chi^2 = 0.0020		

*،**،*** تشير لمستويات الدلالة 1%، 5%، و10%/.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات *E-Views*.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مجموع معاملات التكاليف ذات الدلالة الإحصائية (FC، WC) كان سالبا، فقد بلغت قيمة دالة المرونة الإحصائية لنموذج : PANZAR-ROSSE H-statistic المقدار (-0.981) ما يعني أن البنوك الأردنية تعمل في ظروف احتكارية أي غياب المنافسة فيما بينها، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع نسب التركز البنكي في البنوك المحلية، ما يعني سيطرة البنوك الأكبر حجما والأكثر خبرة وربحية على السوق البنكي ككل مقارنة

بالبنوك الصغيرة التي تسعى لتطوير خدماتها البنكية بغرض اكتساب حصة سوقية أكبر في مثل هكذا ظروف احتكارية.

ملخّص نتائج اختبار الفرضيات:

نصّت **الفرضية الرئيسة** على **"أن الظروف التنافسية في البنوك التجارية الأردنية تتميز بحالة من المنافسة التامة"**، وبالرجوع إلى النتائج المتعلقة بتحليل النموذج الثاني الخاص بهذه الفرضية تبيّن أنّ البنوك التجارية الأردنية تعمل في ظروف احتكارية، حيث كانت قيمة (H-statistic) سالبةً ممّا يعني رفض هذه الفرضية.

أما **الفرضية الفرعية الأولى** فقد نصت على أن: "هناك أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لمختلف التكاليف المرتبطة بكل بنك على تنافسية (ربحية) البنوك التجارية الأردنية". وبالاعتماد على نتائج تحليل النموذج الأول المتعلق بهذه الفرضية، تبين أن هناك علاقة سالبة وذات دلالة احصائية بين تكاليف التمويل (FC) وتكاليف التشغيل (WC) من جهة وبين تنافسية (ربحية) البنك (IA) من جهة ثانية، في حين أن تكاليف رأس المال الثابت كانت غير دالة احصائيا، مما يعني رفض هذه الفرضية.

وبخصوص **الفرضية الفرعية الثانية**، فقد نصت على أن "هناك أثر ايجابي ذو دلالة احصائية لكل من حجم وعمر كل بنك وهيكل ودائعه ونسبة التركز البنكي على تنافسية (ربحية) البنوك التجارية الأردنية". ولاختبار هذه الفرضية تم الاعتماد على النموذج الأول في هذه الدراسة، حيث خلص التحليل إلى عدم وجود أية علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنك (IA) وبين هيكل ودائع البنك (BD). أما بالنسبة لمتغير "حجم البنك (S)" فقد وجد أن هناك أثر سالب ذو دلالة احصائية بينه وبين الربحية، وقد دلت نتائج التقدير كذلك على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عمر البنك (AGE) وبين ربحيته (IA)، أما بالنسبة للمتغير المستقل"نسب التركز البنكي (CR_3L) و(CR_3D) فقد بينت النتائج وجود علاقة سالبة دالة إحصائيا بينه وبين ربحية (تنافسية) البنك (IA). وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية بالنسبة لكل المتغيرات المذكورة.

خاتمة:

تناولت الدراسة تقييم الظروف التنافسية في البنوك التجارية الأردنية بالاعتماد على نموذج PANZAR-ROSSE: H-statistic لتحديد الطبيعة التنافسية لهذه البنوك، وقد خلصت في الأخير إلى الطبيعة الاحتكارية للسوق البنكي

من **النتائج** المتحصل عليها:

- بما أن البنوك التجارية تنشط في ظل ظروف احتكارية، فيمكن ارجاع ذلك إلى كون هذه البنوك تحكمها تعليمات البنك المركزي وكذا مقتضيات السياسة النقدية والمالية المتبعة؛
- لتكاليف التمويل (FC) أثر سلبي على ربحية البنوك الأردنية أعلى نسبياً مقارنة بالتكاليف الأخرى، ما يمكن تفسيره بأن هذه البنوك تستقطب حجم ودائع معتبر، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف تمويلها؛
- نستنتج كذلك أنه يوجد بنوك كبيرة الحجم وأخرى بحجم محدود نسبيا، وذلك نظرا لارتفاع نسبة التركز البنكي لأكبر ثلاثة بنوك في الأردن وتأثيرها على ربحية البنوك؛
- وفي ظل موجة التحرر المالي الذي يشهده السوق البنكي الأردني، من شأن البنوك الأجنبية المرخص لها العمل بالسوق المحلي أن تشكل تحدياً تنافسيا للبنوك المحلية.

واستنادا على نتائج التحليل والاستنتاجات السابقة، يمكن تقديم **توصيات** في هذا الصدد:

- البنوك التجارية الأردنية بحاجة إلى إتباع سياساتٍ متنوعة وحديثة من شأنها رفع ربحيتها وقدرتها التنافسية لمواجهة التحدّيات التنافسية نتيجة التحرر والانفتاح على الاستثمار الأجنبي؛
- إدارات البنوك بحاجة إلى ضبط مختلف أنواع التكاليف سيما تكاليف التمويل والتشغيل؛
- وتكون السلطات النقدية –خصوصا البنك المركزي– بحاجة إلى وضع ضوابط لتحكم توسع البنوك الكبيرة الحجم في السوق للحدّ من الأثر السلبي لنسب التركز البنكي على ربحية هذه البنوك، والعمل كذلك على تشجيع المنافسة بين مختلف أنواع البنوك للخروج من الطبيعة الاحتكارية للقطاع.

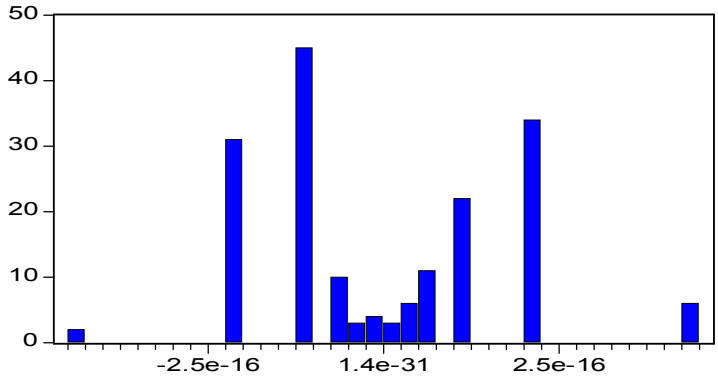
الملاحق:

الملحق 01 - نتائج اختبار (VIF)

Max VIF	Min VIF	Mean VIF		
2.26	1.09	1.50	باستخدام CR_3L	نموذج الدراسة رقم (1)
2.21	1.10	1.46	باستخدام CR_3D	
3.02	1.25	2.13	النموذج الدراسة رقم (2)	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات E-Views.

الملحق 02 - نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة



Series: RESID
Sample 2000 2009
Observations 177

Mean	0.000000
Median	-2.78e-17
Maximum	4.44e-16
Minimum	-4.44e-16
Std. Dev.	1.80e-16
Skewness	0.345831
Kurtosis	2.630507
Jarque-Bera	4.535049
Probability	0.103568

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات E-Views.

الملحق 03 - نتائج Park Test

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Ln FC	0.0018	0.0023	0.785	0.4393
Ln WC	0.0019	0.0022	0.851	0.4021
Ln CC	0.0319	0.0358	0.892	0.3786
Ln BD	0.0185	0.0139	1.332	0.1907
Ln S	-0.0082	0.0056	1.480	0.1461
Ln AGE	-0.004	0.0165	0.246	0.8071
Ln CR_3D	0.0006	0.0059	0.10	0.9243
Ln CR_3L	0.0035	0.0167	0.211	0.834

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات E-Views.

الهوامش والمراجع:

1 ليلى عبد الرحيم (2013)، «أثر جودة الخدمات المصرفية في اكتساب الميزة التنافسية للبنوك -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية»، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المجلد 06، العدد 09، ص ص 70-84.

2 Besim ĆULAHOVIĆ (2006), «Comparinrg competitiveness of the countries of former Yogoslavia», Faculty of Economics, University of Sarajevo, p. 150.

3 K. V. Bhanu MURTHY & Deb Ashis TARU (2008), «Theoretical Framework Of Competition As Applied To Banking Industry», Munich Personal Repec Archive, Paper 7465, University Library of Munich, Germany, pp. 1-62.
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/7465/1/MPRA_paper_7465.pdf

4 عبد الرحمان بن جيلالي (2024)، «قانون المنافسة»، مطبوعة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، ص 1.
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/7465/1/MPRA_paper_7465.pdf

5 Ramaele MOSHOESHOE & Katleho THOKOA (2021), «Market structure and bank conduct in Lesotho», South African Journal of Economics, Economic Society of South Africa, vol. 89, n° 03, pp. 368-390.

6 الغزالي عيسى (2003)، «تقرير التنافسية العربية»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

7 سامي أحمد الصمادي، زياد محمد زريقات & مرجانة أحمد بن شايب (2013)، «تحليل تنافسية المصارف التجارية الأردنية للفترة 2000-2009»، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 09، العدد 01، ص ص 77-118.

8 Jacob A. BIKKER & Katharina HAAF (2002), «Measures of competition and concentration in the banking industry: A review of the literature», Central bank of the Netherlands, economic & financial modelling, p. 21.

9 Jean P. SEPU (2012), «On the relationship between concentration and competition: Evidence from the Chilean private pension system», Applied Economics Letters, 19, pp. 1385–1389.

10 جمعية البنوك في الأردن (2023)، «التقرير السنوي الخامس والأربعون»، عمان، ص 9.

11 Jacob A. BIKKER & Katharina HAAF (2002), «Competition, concentration and their relationship: an empirical analysis of the banking industry, Journal of Banking & Finance, n°26, pp. 2191-2214.

12 Hannah S. HEMPELL (2002), «Testing for competition among German Banks», discussion paper 04/02, Economic Research Center of the Deutsche Bundesbank, Frunkfurt, *https://www.bundesbank.de/resource/blob/618130/cdc7cf771bb9ec9b1b74200ac5195ab3/472B63F073F071307366337C94F8C870/2002-02-21-dkp-04-data.pdf*

13 Saeed AL-MUHARRAMI, Kent MATTHEWS & Yusuf KHABARI (2006), «Market structure and competitive conditions in the Arab GCC banking system», Journal of banking & finance, Elsevier, Amsterdam, pp. 3487-3501, *https://www.researchgate.net/profile/Saeed-Al-Muharrami-3/publication/222676174_Market_Structure_and_Competitive_Conditions_in_the_Arab_GCC_Banking_System/links/5a3764c30f7e9b10d848b31d/Market-Structure-and-Competitive-Conditions-in-the-Arab-GCC-Banking-System.pdf?_tp=eyJjb250ZXh0Ijp7ImZpcnN0UGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIiwicGFnZSI6InB1YmxpY2F0aW9uIn19*

14 غازي عبد المجيد الرقيبات (2015)، «محددات تنافسية وربحية البنوك التجارية الأردنية»، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، المجلد 35، العدد 01، ص ص 307-334.

15 محمد رضا بوسنة (2017)، «تقييم المنافسة في الصناعة المصرفية في الجزائر بالاعتماد على نموذج Panzar-Rosse»، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد 04، العدد 01، ص ص 32-52.

16 فيصل غازي فيصل (2020)، «استعمال نموذج Panzar-Rosse لقياس المنافسة المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية العراقية باستعمال أسلوب Panel Data للمدة 2011-2017»، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، كلية الرافدين الجامعة، بغداد، العدد 46، ص ص 93-112.

[17] منى لطفي بيطار ومصطفى حسان مرتضى(2022)، «أثر التنافسية المصرفية في النمو الاقتصادي في سورية»، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 29، العدد 3،441-476.

18 Youcef BENZID & Imad CHERMAT (2023), «Market Concentration Metrics and their impact on banking Competitiveness: A Comprehensive Analysis», Journal of Studies in Economics and Management, Université de Tébessa, Vol. 06, n° 02n pp. 371-387.

19 Nicola Ceterlli (2001), «Does bank concentration lead to concentration in industrial sector?», Federal research bank of Chicago, Chicago, p. 22, *https://www.chicagofed.org/publications/working-papers/2001/2001-01*

20 Claessens STIJN & Luc LAEVEN (2004), «What Drives Bank Competition? Some International Evidence», Journal of money, credit and banking, United States, Vol. 36, n°03, pp. 63-83.

21 Jacob A. BIKKER & Katharina HAAF (2002), «Measures of competition and concentration in the banking industry: A review of the literature», Central Bank of the Netherlands, Economic & Financial Modelling, pp 1-46.
https://www.dnb.nl/media/o2vdj421/measures_of_competition_and_concentration_in_the_banking_industry.pdf

22 N. Gujarati DAMODAR & Dawn C. PORTER (2010), «Essentials of Economitrics», McGraw-Hill (4th edition), New York, pp445-446.